

دراسات محكمة

الاقتصاد التضامني والاجتماعي كخيار
إستراتيجي للحكومة التونسية
-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

حميدة جرو

أستاذة باحثة

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

05 غشت 2021



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

مقدمة:

تونس اليوم ليست تونس أمس؛ نظرا لما عرفته بعد الثورة من الأزمات التي ترتب عنها تراجع العوائد الناتجة عن تشغيل القطاعات الصناعيّة والسياحيّة، فضلاً عن خروج رؤوس الأموال الأجنبية وتزايد نسب البطالة خاصة بين خريجي الجامعات، إلى جانب الإجراءات التقشّفية التي اتخذتها الحكومة، مثل: إيقاف الزيادة في الرواتب، وارتفاع نسبة الفقراء، ونتيجةً للتحوّلات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية التي تمثلت في ارتفاع الأسعار وتدني مستوى المعيشة، ممّا أدى إلى تصاعد موجة الاحتجاجات خاصة في السنوات الأولى بعد الثورة، وهذا ما جعل تونس تتبني الاقتصاد التضامني كنسق للنمو وكآلية لتوفير فرص عمل خاصة للشباب وتحقيق التنمية في المناطق الفقيرة، ودعم القطاعين العام والخاص في ظل وضع اقتصادي صعب تعيشه البلاد وتزايد الاحتجاجات الشعبيّة، فعملت الحكومة التونسية على تسخير كل السبل لانتهاج هذا المسلك من آليات وإستراتيجيات مثل وضع إطار قانوني وإنشاء منظومة تمويل، وغيرها من الإستراتيجيات، ولكن حالت جملة من الصعوبات دون سيرورة هذا المسار، كضعف الصيغة القانونية لمشروع القانون المتعلق بالاقتصاد التضامني، وتعدّد المقاربات وصراع الأجنداث السياسيّة في تونس، بالإضافة إلى غياب منظومة تمويل خاصة بالقطاع مما أدّى إلى ضعف مساهمة هذا القطاع في التنمية والتشغيل .

مفاهيم الدراسة: الاقتصاد التضامني والاجتماعي، الإستراتيجية الاقتصادية الاجتماعية والتضامني، مكونات وهيكلية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الآليات تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الإشكالية

أصبح الرهان على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رهاناً سياسياً بالدرجة الأولى لعدد من الدول خاصة تلك التي تعاني من تفاقم الأزمات الاقتصادية، وما ينعكس عن ذلك من تصاعد الاحتجاجات وما يتولّد عنها من أزمات



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

سياسية، وعليه فقد أصبح الاقتصاد التضامني شعارا تروّج له كلّ الحكومات التي تصبو من خلاله لاحتواء الاحتجاجات والأوضاع المزرية التي تعيشها بعض الدول.

وفي الوقت نفسه لا يمكننا أن ننكر ما حققه هذا الاقتصاد من نجاح عند بعض الدول مثل إسبانيا وفرنسا، بل يُعدّ من الدعائم الأساسية للتنمية وزيادة النمو الاقتصادي التي تطمح إليه أيّ دولة، وتونس من بين هذه الدول التي تطمح إلى التنمية، ولكن في ظلّ سلسلة من الأزمات التي تتخبط فيها بعد ثورة الياسمين وما نجم عنها من ارتفاع نسب البطالة والفقر والتهميش، أصبح الاقتصاد التضامني خيارا إستراتيجيا بالنسبة لتونس؛ لأنه يجمع أنشطة اقتصادية عديدة تهدف بالأساس إلى الاستجابة لحاجيات الشرائح الاجتماعية المحرومة والمهمّشة قبل تحقيق الأرباح، ولهذا قامت تونس بإدراجه ضمن المخطط التنموي في الفترة الممتدة بين العام 2016 والعام 2020 والتي تضمنت مجموعة من قرارات من شأنها دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ ونظرا لأهمية هذه التجربة في بلد عربي ومغربي مثل تونس جاءت هذه الدراسة للإجابة على جملة من التساؤلات حول هذه التجربة.

تساؤلات الدراسة:

- ما واقع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تونس؟

- ما الإستراتيجية التي انتهجتها تونس في تفعيل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؟

- ما الصعوبات التي تواجه مشروع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التونسي؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذا الموضوع في تناول تجربة الاقتصاد التضامني في تونس، وما تحمله هذه التجربة في بلد عربي ومغربي مصنّف من دول العالم الثالث، إلى جانب ما تعانيه من أزمات متعددة بعد ثورة الياسمين، لهذا جاءت هذه الدراسة لتناول الموضوع للوقوف على النجاحات والإخفاقات التي حققتها هذه التجربة، ومدى إمكانية الاستفادة منها في المستقبل، ولهذا تمّ الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على القوانين والتشريعات التونسية، وكذلك استغلال الإحصائيات والمعطيات من مختلف الوزارات التي لها صلة بالقطاع الثالث في تونس.



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

أهداف الدراسة:

- معرفة واقع مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تونس.
- التعرف على إستراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس.
- التعرف على الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس.

خطة الدراسة: سيتمّ تغطية هذه الدراسة من خلال أربعة محاور هي:

المحور الأول: مفاهيم وأهداف حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

المحور الثاني: العوامل المساهمة في بروز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس.

المحور الثالث: مشروع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس.

المحور الرابع: تشخيص مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تونس.

المحور الخامس: الإستراتيجيات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التونسي.



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

المحور الأول – مفاهيم وأهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

1- مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (*):

هو مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلّة ومستقلة¹، تخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي، ويكون الانخراط فيها حرّاً، وتتميّز هذه الأنشطة عن غيرها بمحورية الغايات الاجتماعية والمجتمعية، والمتمثل في التنمية المستدامة²، والتشغيل، والتجارة العادلة، ومحاربة الفقر والإقصاء في مقاصدها، وتتميّز مؤسسات الاقتصاد التضامني بإعطاء الأولوية للأشخاص بدل إعطائها لرأس المال في عملية بناء القرار. وللإشارة فإن الاقتصاد التضامني لا يشكل بديلاً عن اقتصاد السوق المهيمن على العالم حالياً، ولكن بإمكانه أن يكون اقتصاداً موازياً قادراً على تحرير ديناميات النمو المُدمج، وإعادة التوازن للمجتمعات عن طريق الحدّ من حجم التفاوت والفوارق الاجتماعية الصارخة.

وقد تزايد اهتمام العالم بالاقتصاد التضامني بعد الأزمة الاقتصادية عام 2008م التي أبانت عن مساوئ نمط الإنتاج الرأسمالي وعدم استقراره البنوي³.

2- مبادئ وأهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

أ- مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتمثل في جملة من النقاط أهمها:

- يعتمد على مبدأ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات.

¹- Rodérick Egal, *L'économie sociale et solidaire (ESS) levier du développement territorial L'exemple de la Tunisie*, Séminaire régional EDILE, Tunis, 22-23 Octobre 2015, p 47

²- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة الاثنين، 10 يوليو، [/https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item2017](https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item2017)

(*) تسميات التي تطلق على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: يتعلق ما يسمى الاقتصاد الاجتماعي والتضامن بالجمعيات والمجتمعات التعااضديات والتعاونيات، والمنظمات في الولايات المتحدة، والقطاع التطوعي في المملكة المتحدة والاقتصاد التضامن الاجتماعي في الدول الأوروبية بالاقتصاد الشعبي، واقتصاد تنمية المجتمع في العالم الناطق بالفرنسية، وفي أمريكا الجنوبية، لتسمية نفس القطاع في بعض الأحيان يطلق عليه القطاع الثالث مع غرض اجتماعي، أو القطاع الثالث من الاقتصاد المحلي، أو القطاع الثالث من الاقتصاد العام، أو القطاع المصاحب من كل من القطاعين العام والخاص، أو الاقتصاد البديل، وأن تعددت التسميات يبقى المفهوم واحداً.

³- Fathi Elachhab, *L'économie sociale et solidaire en Tunisie, un potentiel troisième secteur*, RECMA 2018/3 (N° 349), p. 81-86.



- التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

- يقوم على مبدأ الأولوية للإنسان وقيمة العمل على رأس المال.
- يلتزم بمبدأ المصلحة المشتركة على المصلحة الفردية.
- يكرّس مبدأ عدم التمييز على أسس جنسيّة أو دينيّة.
- يقوم على مبدأ حرية الانخراط والانسحاب لكل عضو.
- يعتمد على مبدأ الاستقلالية والاندماج والحوكمة الرشيدة.
- يسعى إلى تحقيق مبدأ الشفافية والنجاعة والمسؤولية⁴.
- التسيير الديمقراطي باعتماد قاعدة صوت واحد للشخص الواحد والتداول على التسيير وإعادة استثمار الجزء الأكبر من الأرباح الصافية وعدم قابلية الاحتياطات الوجوبية للقسمة أو

التوزيع⁵

- ب- أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي تتمثل في نقاط التالية:
- السعي إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية وقيم التضامن الاجتماعي.
- العمل على تحقيق النمو المندمج والمدمج لفائدة كافة الفئات⁶.
- السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة القائمة على التوازن بين الجهات.
- النهوض بالتشغيل في القطاعات التقليدية والمستحدثة عبر تنمية أنشطة مبتكرة.
- يهدف إلى توفير العمل اللائق وتنمية قدرات المرأة والشباب، وتفعيل طاقاتهم وتوسيع إسهامهم في

التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁷.

⁴ - Agence Française de Développement, Région Île-de France & ARENE, L'économie sociale et solidaire, un atout pour la coopération décentralisée, Savoirs communs n°14 p11

⁵ - Dhekra ElHidri L'Economie Sociale et Solidaire : Un Levier pour une Révolution Economique perspectives on Tunisia, C•A•P Center for Applied Policy Research No. 03-2017,p6-7

⁶ - نصر الدين الساسي، المبادرة الوطنية من أجل قانون أساسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الاتحاد العام التونسي للشغل، اللقاء الثاني 17 ديسمبر 2015، ص7

⁷ - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

<http://tunisianow.net.tn/ar/news/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%D8>



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

- العمل على هيكلة الاقتصاد غير المنظم.
- المحافظة على البيئة والثروات الطبيعية، وترشيد استغلالها.
- تحسين جودة الحياة، وتحقيق الرفاهية الاجتماعي والاقتصادي⁸.

3- مكونات ومجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

أ- أهم مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: تكشف كثير من الدراسات التي حاولت مقارنة موضوع الاقتصاد التضامني وتشخيص واقعه وأحواله، أنه بشكل عام يقوم على التعاونيات والتعاضديات والجمعيات، وهي كالتالي:

<p>• هي عبارة عن اتفاق بين شخصين أو أكثر من أجل السعي في سبيل غاية غير توزيع الأرباح، وكان عملها تاريخيا يركز بالأساس في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والأعمال الاجتماعية بقضايا التنمية الاقتصادية المحلية</p>	<p>الجمعيات:</p>
<p>• وهي عبارة عن تنظيمات تتألف من مجموعة من الأشخاص اتفقوا على أن ينضم بعضهم لبعض من أجل العمل سوياً في سبيل تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً للقيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها عالمياً، ويشكل النسيج التعاوني المكون الرئيسي لقطاع الاقتصاد التضامني، وذلك بالنظر إلى حجم مساهمته في التنمية الاقتصادية وقدرته على الإدماج الاجتماعي</p>	<p>التعاونيات</p>
<p>• هي هيئات لا تهدف إلى اكتساب الأرباح، وإنما تسعى بواسطة واجبات أعضائها للقيام - لفائدة هؤلاء الأعضاء أو عائلاتهم- بعمل من أعمال الإسعاف والتضامن، مداره التأمين من الأخطار اللاحقة بالأشخاص، ويتركز عمل التعاضديات أساساً في قطاعي التغطية الصحية والتأمين على المخاطر، كما تعمل بعض التعاضديات في مجال منح القروض الإستثمارية أو ضمان قروض أعضائها لدى المؤسسات الإنتمانية.</p>	<p>التعاضديات</p>

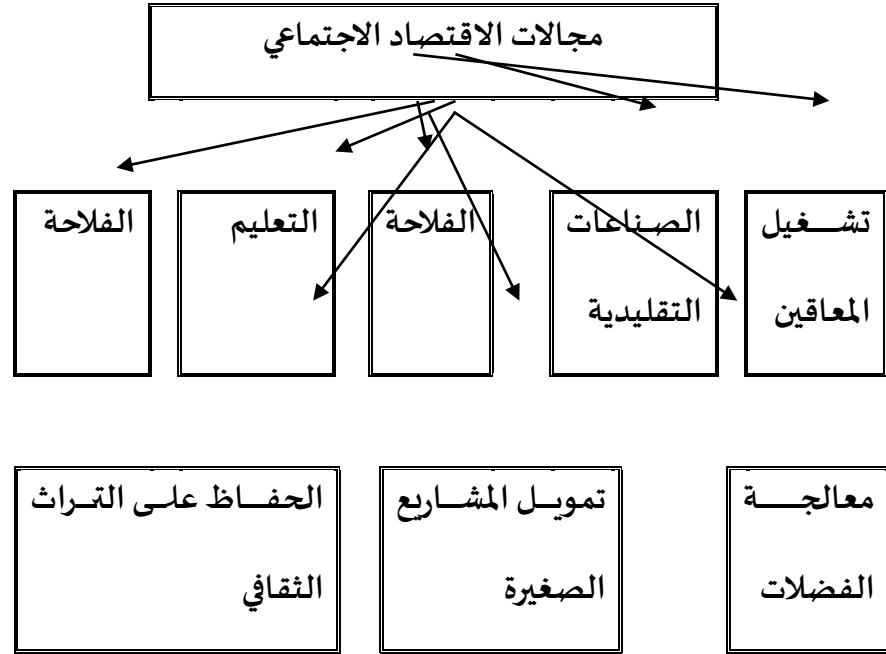
⁸-L'économie sociale et solidaire pour répondre aux besoins des plus démunis ,Atelier de réflexion Vers une nouvelle stratégie d'inclusion financière en Tunisie 16 & 17 mai 2016 ,search No. 03-2017,p 6-7



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

ب- مجالات الاقتصاد الاجتماعي:

شكل رقم (1) مجالات الاقتصاد الاجتماعي التضامني



الاقتصاد الاجتماعي له مجالات متعدّدة ينشط فيها؛ إذ تشمل التأمين (مثل التعاونيات) والصناعات التقليدية، والفلاحة، والمعالجة المستديمة للفضلات، وتشغيل المعاقين، وتوفير فرص الحصول على التعليم⁹، وغيرها كما هو موضح في الشكل رقم (1).

المحور الثاني- العوامل المساهمة في بروز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس:

ارتأينا من خلال هذا المحور التطرق إلى أهم العوامل التي ساهمت ولو بشكل غير مباشر في بروز الاقتصاد التضامني في تونس، وإن كانت هذه العوامل سلبية، فهي تعتبر عنصر ضغط على الدولة لانتهاج هذا القطاع، وهي كالتالي:

⁹ -malika ahmed- zaïd, touhami abdelkha le k, zied oue lhazi coordonné par le xisghosn, chef de proje tipemed ,L'économie sociale et solidaire au Maghreb Quelles réalités pour quel avenir ?algérie, maroc, tunisie, Monographies nationales ,Rapport pour Ipemed Novembre 2013,p145

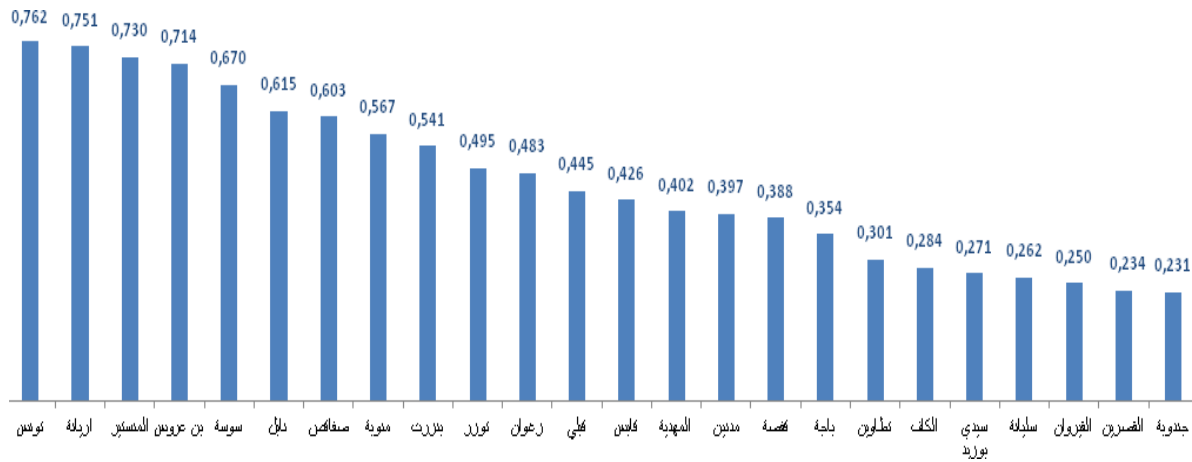


-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

1- ضعف التنمية الجهوية وتهميش المناطق الداخلية وبروز الفوارق بين المدن:

ولقد ظهر هذا جليا بعد الثورة التونسية، وبينت عديد البحوث والتقارير الوطنية والدولية فشل المنوال التنموي، حيث أظهرت مؤشرات التنمية الجهوية عمق الفجوة بين مناطق البلاد في جميع المجالات من بنية أساسية وخدمات صحية وثقافية، وأنّ المناطق الساحلية تحتوي على أكثر من 11% من عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وتقريبا مجمل الوحدات السياحية؛ مما ساهم في التخفيض من نسبة البطالة في هذه المناطق على عكس ما هو موجود في المناطق الداخلية وخاصة المناطق الجنوبية والوسط الغربي، كما هو موضح في الخريطة والشكل رقم (2) والتي تفاقمت فيها البطالة والانقطاع عن الدراسة في سنّ مبكرة مما أدى إلى تهميش هذه المناطق، وزاد نسق الهجرة الداخلية، وخلق بالتالي فوارق داخل المدن والجهات الساحلية ذاتها، وذلك من خلال انتشار أحياء مزاحمة للمدن الكبرى التي تعرف " بأحزمة الفقر"¹⁰.

الشكل رقم (2): مؤشر التنمية الجهوية في تونس 2015



المصدر: سامي بوصيدة، عماد بن رايح، ماهية ودلالات التنمية في علاقة مع الواقع التونسي، المعهد

التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، عدد 41، سبتمبر 2016، ص 11-

¹⁰ - سامي بوصيدة، عماد بن رايح، ماهية ودلالات التنمية في علاقة مع الواقع التونسي، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، عدد 41، سبتمبر 2016، ص 9-11

-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

إن هذه الوضعية التي بينتها المؤشرات التي تعكس التفاوت التنموي بين الجهات في تونس جعلها تتبنى

الاقتصاد الاجتماعي التضامني كخيار إستراتيجي للتخفيف من حدة هذا الوضع الراهن.

2- عجز ميزانية الدولة وتدهور مؤشرات التنمية وارتفاع المديونية:

عرف الاقتصاد التونسي بعد الثورة عجزا كبيرا في ميزانية الدولة التونسية فاق 6.5% في سنة 2016؛ مما

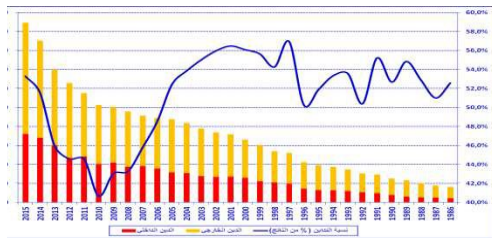
أدى إلى تدهور مؤشرات المديونية، وأثر مباشرة على تراجع التقييم السيادي المسند لتونس من طرف الوكالات

العالمية المختصة واحتداد شروط النفاذ إلى السوق المالية العالمية، وارتفاع نسب فائدة القروض الممنوحة

لتونس¹¹ وهذا ما هو مبين في الشكل رقم (3) والشكل رقم (4)

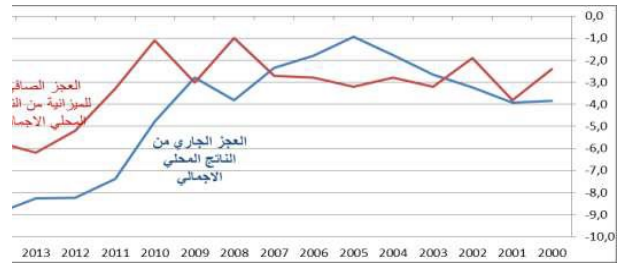
الشكل رقم (4) تطور مؤشرات المديونية

الخارجية 2015



الشكل رقم (3) تطور العجز الجاري وعجز

ميزانية الدولة 2015



مصدر: الجمهورية التونسية، الوثيقة التوجيهية، لمخطط التنمية 2016-2020، ص 18

كما عرفت السنوات الأربعة الأخيرة ارتفاعا ملاحظا في المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك فاق التقديرات

وتجاوز عتبة 6%؛ مما أثار مباشرة على القدرة الشرائية، وأرهق كاهل الفئات الضعيفة، وزاد من تآكل الطبقة

الوسطى؛ حيث تباطأ معدل تحسين القدرة الشرائية¹²، مما انعكس سلبا على السوق المالية الخارجية لتمويل

ميزانية الدولة، إلى جانب تنامي نفقات الصرف، لا سيما الأجور والدعم، كل هذا عمّق عجز الميزانية وزاد حجم

¹¹ - الجمهورية التونسية، المخطط التنمية 2016-2020، الوثيقة التوجيهية، ص 18

¹² - الجمهورية التونسية، المرجع السابق، ص 51-61



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

المديونية التي بلغت 52.7% خلال العام 2015، وتبلغ 54% من الناتج المحلي الخام خلال العام 2016¹³. وبالإضافة إلى ضعف نسبة الاستثمار وتردّي مناخ الأعمال وانتشار ظاهرة الفساد، إلى جانب اتساع دائرة الاقتصاد الموازي والأنشطة العشوائية، بما أضرب الاقتصاد المنظم، وبالتالي بمدخيل الدولة، بالإضافة إلى ارتفاع سقف المطالب وتنامي ظاهرة الإضرابات بشكل عشوائي.

كل هذا كان له انعكاس على النمو الاقتصادي إلى مستوى يقارب الصفر، وهو ما جعل البلاد على أبواب الانكماش الاقتصادي بسبب تعطل الإنتاج في عديد القطاعات الحيوية، كالفسفاط، والصناعات الكيماوية، والسياحة، إضافة إلى تراجع الاستثمار الداخلي والخارجي، وتقهر معدل الادخار الوطني إلى مستويات مقلقة، ونظرا لكل هذه الأزمات التي تعيشها تونس أصبح الاقتصاد التضامني وسيلة للتخفيف من الضغط على الحكومة التونسية في تلبية كل الاحتياجات الاقتصادية.

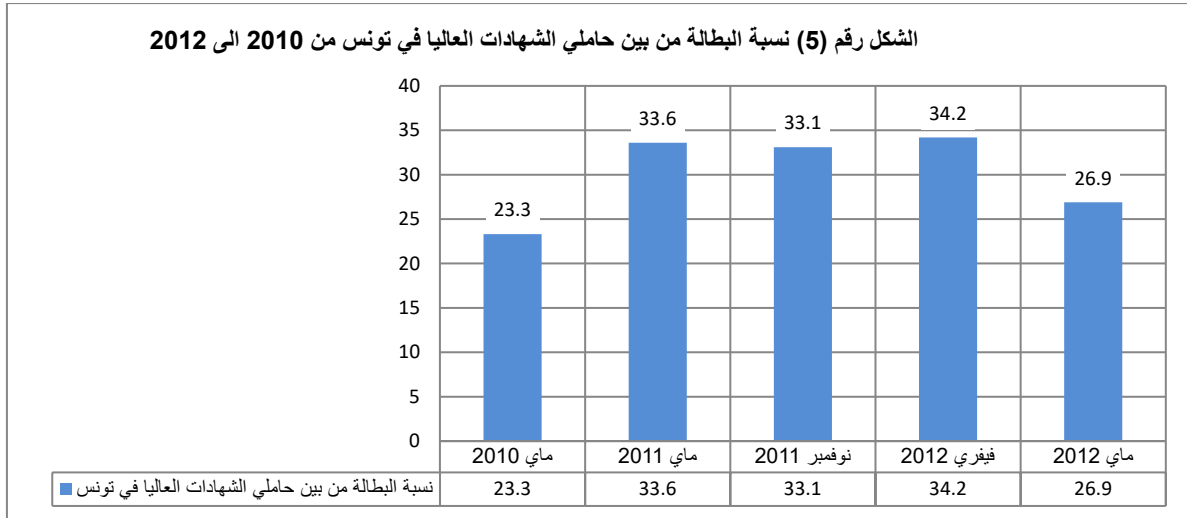
3- ارتفاع نسبة البطالة وضعف التشغيلية:

تعيش تونس تزايدا في نسب البطالة بشكل كبير خاصّة لدى أصحاب الشهادات العليا، نتيجة عدم كفاية مستويات النمو وضعف تطوّر قطاعات الاقتصاد، وعدم ملاءمة مخرجات المنظومة التعليمية لمتطلبات سوق الشغل¹⁴، وهذا ما يظهر لنا من خلال الشكل رقم (5) لإحصائيات من سنة 2010 إلى سنة 2012، وللحد من ارتفاع نسب البطالة تهدف الحكومة التونسية من خلال إستراتيجية الاقتصاد التضامني الاجتماعي لمواجهة تصاعد معدلات البطالة.

¹³ - الجمهورية التونسية، الميزان الاقتصادي لسنة 2013، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، ، ديسمبر 2012، ص 101
¹⁴ - المرجع السابق.



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-



حيث تُشير التقديرات الرسمية إلى أنّها بلغت 15,3% خلال الربع الأول من عام 2017، أي تشمل أكثر من 618000 شخص يندرج 241000 منهم في فئة حاملي الشهادات الجامعية العليا، سواء في تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية أو العلوم الطبيعية (الطب والهندسة والفيزياء)، ويدفع هذا الوضع بعض حاملي تلك الشهادات العليا إلى العمل في مهن لا تليق بمستواهم العلمي، في ما يعرف بعدم التناسق في المكانة الاجتماعية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجهات الداخلية المحرومة من العوائد التنموية في المحافظات التونسية هي الأكثر ارتفاعا في معدلات البطالة، وهو ما يعكسه الوضع في ولاية القصرين وسليانة وسيدي بوزيد¹⁵.

المحور الثالث- مشروع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس:

ظهور الاقتصاد التضامني في تونس: يُعتبر كثيرون أن بروز مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الساحة السياسية التونسية بشكل واضح وصريح بدأ منذ سنة 2012، وذلك من خلال دعم مالي متمثل في تمويل مقدّر بـ129403 ألف دينار تونسي لجملة الناشطين في العمل والجمعيات، ولقد حازت مجموعة من الجمعيات الرياضية والثقافية والعلمية وغيرها النصيب الأوفر من المنح المقدمة من طرف الدولة بنسبة 64.7%، بينما تحسّلت التعاضديات على 18.4%، أما التعاونيات فكان لها 16.5%¹⁶. وفي هذه الفترة طرحته بعض القوى

¹⁵- المرجع السابق.

¹⁶- المرجع السابق.



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

السياسية والاجتماعية كواحد من الآليات التي يجب التوجه نحوها لفكّ الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تونس خلال السنوات الأخيرة، ومن أهم هؤلاء الفاعلين كانت منظمة العمل الدولية والاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعمل منذ سنوات على "مشروع قانون أساسي يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، بالإضافة إلى العديد من جمعيات وشبكات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع والتي برزت أطروحاتها خلال دورتي المنتدى الاجتماعي العالمي اللتين نُظمتا بتونس في سنتي 2013 و2015 على التوالي.

وتزامن ظهور الاقتصاد التضامني مع إعلان رئيس الحكومة التونسية، في 5 يوليو 2016 عن إطلاق فعلي لتطوير الاقتصاد التضامني والاجتماعي المدرج ضمن المخطط التنموي 2016-2020، الذي صادق عليه البرلمان في 12 إبريل 2015، وقد جاء الإعلان عن هذا التوجه الحكومي في ندوة حول "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، عقدتها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بالعاصمة تونس مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ ومن خلال تأكيد رئيس الحكومة التونسية في قوله "أن مؤشرات الاقتصاد التونسي الضعيفة، وعدم قدرته على الاستجابة لتطلعات الشباب، والجهات المحرومة في التنمية والتشغيل؛ يستوجب التوجه نحو منوال اقتصادي جديد"، وأضاف "هناك تجارب دولية نجحت من خلال اعتمادها على الاقتصاد التضامني والاجتماعي في تسجيل نسب نمو فاقت 6%... إنه نموذج لحل بعض مشاكلنا الاقتصادية".

كما أكد رئيس الحكومة التونسية في افتتاح المنتدى الدولي الإفريقي بخصوص "المرأة الفلاحية والاقتصاد الاجتماعي التضامني آليات الإدماج والنهوض" بتونس في 27 أكتوبر 2016، على أن "هذا الاقتصاد يمثل جزءاً هاماً من الحلول التي يمكن توظيفها لرفع التحديات المطروحة على البلاد، على غرار مقاومة الفقر، ومكافحة البطالة، وتيسير الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للسكان في الأرياف، وفكّ العزلة عن المناطق النائية"، ولهذا سعت



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

تونس لوضع إطار تشريعي جديد ينظّم العمل التطوعي ويحقق مشاركة أوسع للشباب والمختصين، ويفتح آفاقاً أمام المتقاعدين للعمل في المجال الاجتماعي¹⁷.

آليات بناء مشروع الاقتصاد التضامني التونسي:

دعماً للإقتصاد التضامني التونسي المتكون من (05) لجان التي تعمل في المنظومة الاقتصادية الاجتماعية للبلاد، وذلك على جميع المستويات التي تتداخل مع القطاع على غرار النصوص والتشريعات التي تنظم القطاع والمكونات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية، وكذلك تقييم الأثار الاقتصادية ومتابعة القطاع ولجنة الحكومة ولجنة التمويل على التأكد من مساهمة القطاع في ترسيخ مبادئ الحكومة، وتوفير التمويل الضروري لنشاط هذا القطاع.

إلى جانب وضع خطة طريق لإرساء الاقتصاد التضامني، والتي ترمي للتعريف بقطاع الاقتصاد التضامني بالاعتماد على الواقع الحالي للبلاد، وبناء على ذلك سيتم إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات والتعاونيات والتعاضديات، وذلك عبر ثلاثة فرق مكلفة كل منها، وبعتماد إحدى الفرضيتين؛ حيث تفترض الأولى القيام بمسح كامل يشمل 264 معتمدية والثانية القيام باستبيان يشمل عينة ممثلة¹⁸.

كما يفترض تطوير القطاع ومواصلة العمل بآلية صندوق التضامن، لكن بتصور جديد في التسيير والمراقبة مفاده إرساء مجلس إدارة يتكون من ممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، إلى جانب هيكل رقابي مع اعتماد مقاربات علمية لتشخيص مجالات تدخل الصندوق، والتفكير في منظومة معلوماتية مركزية تجمع جميع المعطيات المحاسبية وغير المحاسبية، مع إجبارية التصريح من طرف المؤسسة وبحث السبل التي تمكن من دفع مجهود مؤسسات الاقتصاد التضامني في التشغيل¹⁹.

¹⁷- الجمهورية التونسية، الميزان الاقتصادي لسنة 2013، المرجع السابق.

¹⁸- المرجع السابق، ص 97-113

¹⁹- الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، المرجع السابق، ص 144-146



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

ويشمل مشروع القانون على 22 فصلا، إذ تضمّن الفصل الأوّل منه أهداف الإطار التشريعي المتعلق بالاقتصاد التضامني، وخاصة في ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وإحداث مواطن الشغل، وإحداث حركية محلية، لتحقيق التوازن بين الجهات وهيكله الأنشطة غير المؤطرة، ودفع المبادرة الجماعية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطن حتى يتحسن مستوى حياته.

ويعرّف مشروع القانون في فصله الثاني الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على أنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية، والتكنولوجية، ذات الغايات الاجتماعية، المتعلقة بإنتاج وتحويل وتوزيع وتسويق السلع والخدمات التي تؤمنها الذوات المعنوية، الخاضعة للقانون الخاص استجابة للحاجيات المشتركة والمصالح المجتمعية، والتي لا يتمثل هدفها الأساسي في تقاسم الأرباح. ويشمل نسيج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس حالياً الجمعيات والتعاونيات والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، إلى جانب مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، وصنف مشروع القانون الأساسي التونسي مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى صنفين:

أ- الصنف الأول- المكونات المنصوص عليها وجوبا بحكم طبيعة نشاطها: المتمثل في التعاونيات وشركات التأمين ذات الصبغة التعاونية، والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، والتعاضديات والوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي، ومؤسسات التمويل الصغير المكونة في شكل جمعيات ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، وتجمع المصالح الاقتصادية وتعاضديات العمّال ومؤسسات العمّال، ومؤسسات العمل الاجتماعي، والمؤسسات والهيئات الناشطة في مجال الإحاطة الاجتماعية.

ب- الصنف الثاني- المكونات بصفة اختيارية: المتمثل في الشركات التجارية التي تستجيب لشروطي الغاية الاجتماعية للنشاط، وإعادة استثمار الأرباح في حدود الثلثين على الأقل في مجال موضوعها



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

الاجتماعي، باستثناء الشركات التجارية الناشطة في قطاعات الصحّة والتعليم والنقل، وهي مرافق

أساسية في عهد الدولة²⁰.

المحور الرابع – تشخيص مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تونس:

1-الاقتصاد الاجتماعي التضامني التونسي وعلاقته بالتجربة(*) القديمة للتعاضدية:

بعد سنة 1961 أي بعد خمس سنوات من الاستقلال، وبعد تجربة قصيرة²¹ للاقتصاد الليبرالي اختار المسؤولون السياسيون في تونس إستراتيجية عمادها الجوهرى اقتصاد الدولة، والتي تميّزت بالاعتماد على مخطط عشري للتنمية (1962-1971)، ومن الإنجازات الأولى لهذا المخطط تأميم جميع الأراضي التي كانت بيد المستعمر 8000 ألف هكتار وتحويلها إلى ضيعات تعاضدية تابعة للدولة.

وقد مكّن تسارع المسار التعاضدي الإجباري على الاندماج في النظام التعاوني لـ90% من القطاع الفلاحي بفضل الاتحاد الوطني للتعاضد الذي تم إنشاؤه آنذاك، وفي عام 1969 بات القطاع العمومي يغطّي كامل النشاط التجاري، وقسماً هاماً من القطاع الصناعي وكذلك تقريبا كامل قطاع الخدمات وخلال (6) ست سنوات فقط تم تنظيم 1,7 مليون هكتار في شكل تعاضديات، وفي 30 جوان 1969 كانت هناك 1592 وحدة من تعاضديات الإنتاج تؤطر 295414 فلاحا موزعين على 3,8 مليون هكتار، وفي نهاية أوت من السنة نفسها؛ أي عشية انتفاضة صغار الفلاحين التي أحدثت أزمة سياسية خطيرة في تونس كانت منظومة التعاضد قد شملت 4,7 مليون هكتار مقسمة بين 1994 وحدة لم يتبق منها في أوائل سنة 1971 سوى 358 وحدة تغطي 700 ألف هكتار.

بعد ذلك ساهم برنامج الأغذية العالمي (PAM) في إنقاذ ما تبقى من القطاع التعاوني بل دعمه بإنشاء بعض التعاونيات في مجال الخدمات الفلاحية، وفي سنة 1977 صدر أمر ينصّ على إحداث إدارة فرعية للمؤسسات

²⁰ -الجمهورية التونسية، الميزان الاقتصادي لسنة 2013، المرجع السابق.

(*) للإشارة أنه من المفارقات الغربية أنه في الوقت الذي كان يتم فيه تميمين أحد دعائم الاقتصاد الاجتماعي التضامني بمبادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أعلنت عام 2012 "سنة دولية التعاضديات" لا يزال هذا القطاع يدفع ثمن فشله التاريخي في تونس منوال للتنمية.

²¹ -لطفي بن عيسى:الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنوال التنمية البديل الاعتراف والتأسيس والمتوقع

<http://front-populaire.org/?p=5237>

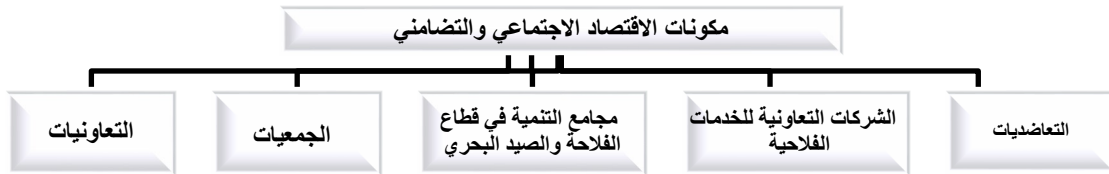


-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

الريفية ضمن الإدارة المشرفة على مساعدة المنشآت الصغرى والمتوسطة مكلفة بالنهوض بالهيكلة المهنية للمناطق الريفية في شكل شركات ومجمعات وتعاضديات خدمات (csa)²².

وتعتبر اليوم التعااضدية من بين مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني التونسي، كما يظهر في الشكل الآتي:

الشكل رقم (6) يبين نسيج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس



2- التعااضديات:

تعتبر الوحدات التعااضدية للإنتاج الفلاحي وحدات إنتاجية تستغل الأراضي الدولية الفلاحية وهي خاصية أساسية مقارنة بالعديد من التعاونيات الإنتاجية في العديد من بلدان العالم، وتخضع هذه الوحدات الإنتاجية إلى القانون عدد 28 لسنة 1984 والقانون عدد 4 لسنة 1967 المؤرخ في 19 جانفي 1967 والمتعلق بالقانون الأساسي العام للتعاضد، وقد نصّ الفصل السادس من القانون عدد 28 لسنة 1984 على ما يلي: "الوحدات التعااضدية للإنتاج الفلاحي صاحبة حق الانتفاع في الأراضي الدولية هي شركات ذات رأس مال ومشاركين قابلين للتغيير" وخاضعة للقانون عدد 4 لسنة 1967 المؤرخ في 19 جانفي 1967 المتعلق بالقانون الأساسي العام للتعاضد ما لم تقع مخالفتها بأحكام هذا القانون، وهي تتمتع بالشخصية المدنية²³.

²²- لطفي بن عيسى: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنوال التنمية البديل الاعتراف والتأسيس والمتوقع، المرجع السابق.
²³- الجمهورية التونسية، الميزان الاقتصادي لسنة 2013، المرجع السابق.



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

نجد اليوم قطاع التعاضديات في تونس مقتصرًا على 150 تعاضدية أغلبها فلاحية تعاني من تدخل سلطة الأشراف، المتمثل في وزارتي الفلاحة والمالية بالنسبة إلى التعاضديات المركزية العاملة في كافة التراب الوطني وعددها (7) سبعة، إلى جانب التعاضديات الأساسية ويقتصر محيط نشاطها على الجهة، كما تعاني من غياب التغطية الاجتماعية للعاملين بها، ومن عدم تنويع الأنشطة، إلى جانب برامج التأطير والتوزيع الإقليمي غير المتوازن للتعاضديات؛ أي تقع 64% في المناطق الساحلية، وفي بعض المناطق المعنية بالحبوب، وتكلفت التعاضديات من قبل ديوان الحبوب بجمع المحاصيل وتوفير البذور للفلاحين والأكياس اللازمة، فإن بعض التعاضديات لم تعقد جلساتها العامة منذ فترة طويلة وليس لديها حسابات ختامية كل سنة وحتى إن توفرت فهي لا تنشرها أبداً، وقد أدى تطبيق قانون سنة 2005 الذي استبدل فيه مصطلح "تعاضديات" بـ "شركات تعاونية للخدمات الفلاحية" إلى وقف تام لنشاط 21 شركة وحل 58 تعاضدية لم تمتثل للإطار القانوني الجديد، في حين لا يزال يتميز القطاع الفلاحي بالتشتت الكبير للأراضي؛ إذ توجد 516000 مزرعة تغطي 5.3 مليون هكتار²⁴.

4- الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية:

تمّ الإعداد لتنظيم الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية وفق ما نصت عليه مجلة الالتزامات والعقود في الفصول من 1442-1451 على عدد من الأحكام التي يتقاسم فيها شخصان أو أكثر العمل والفوائد؛ حيث تتمثل مساهمة كل شريك في عمله أو مساهمات عينية مثل المواد الخام والأدوات، طالما أنها كانت بالقدر المطلوب لأداء العمل المشترك والتي تبقى من ممتلكات الشريك الذي قدمها، أما المعدات واللوازم المتباعدة بالأموال المشتركة فهي ملك لجميع الشركاء وتكون على مسؤوليتهم الجماعية، وتقسّم الأرباح والخسائر بالتساوي بين جميع الشركاء، ما لم تكن هناك أسباب للتفضيل²⁵.

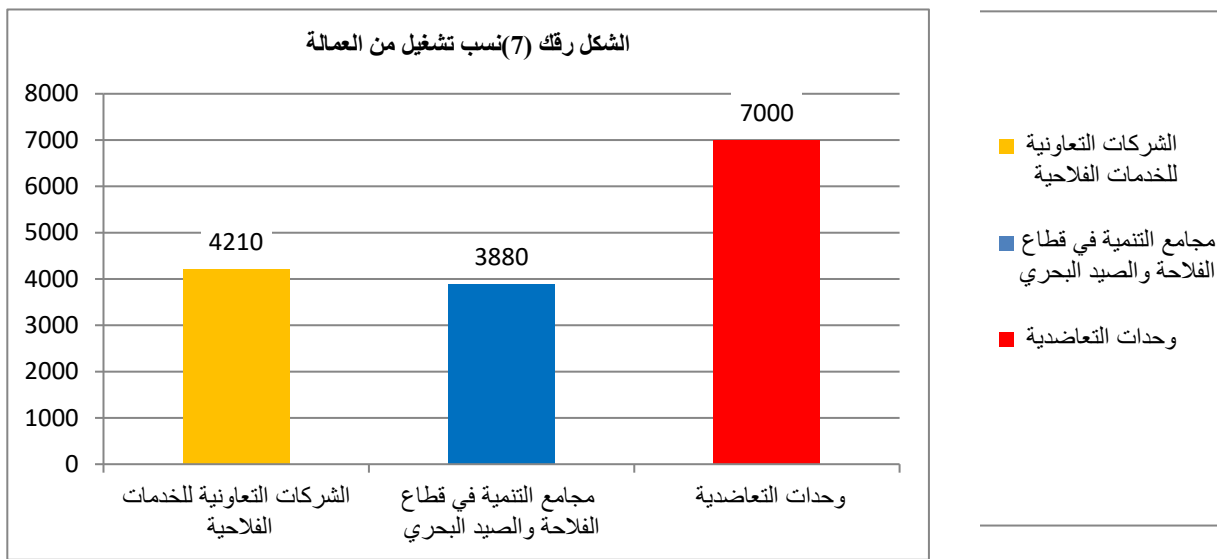
²⁴ - لطفي بن عيسى: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنوال التنمية البديل الاعتراف والتأسيس والمتوقع، المرجع السابق.

²⁵ - الإتحاد العام التونسي للشغل، ووثيقة توجيهية حول مراحل إنجاز مشروع قانون أساسي للاقتصاد الاجتماعي التضامني وتأسيس كيان وطني جامع لسانر مكوناته، المرجع السابق، ص5



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

ينحصر القطاع الفلاحي* اليوم في تونس على صنفين اثنين هما الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية المهتمة بالجانب الاقتصادي والتجاري، ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري التي تعنى بالتصرف في الموارد الطبيعية (خاصة المائية) تضاف إليهما ما تبقى من الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي المنتصبة في الأراضي الدولية²⁶، وهذا ما يظهر في الشكل رقم (7) الذي يوضح نسب التشغيل من العمالة، والشكل رقم (8) يوضح عدد الوحدات حسب كل نوع من الأنواع:



توجد اليوم 213 شركة تعاونية للخدمات الفلاحية ناشطة منها 200 أساسية و13 مركزية ولها 27.000 منخرط يمثلون نسبة 6% فقط من جملة الفلاحين، وتتمركز بنسبة 70% على الشريط الساحلي، و40% منها مختصة في نشاط جمع الحليب وتشغل 4210 عون أجير، كما أن نصف الشركات التعاونية تفتقد للمحاسبة، ولا

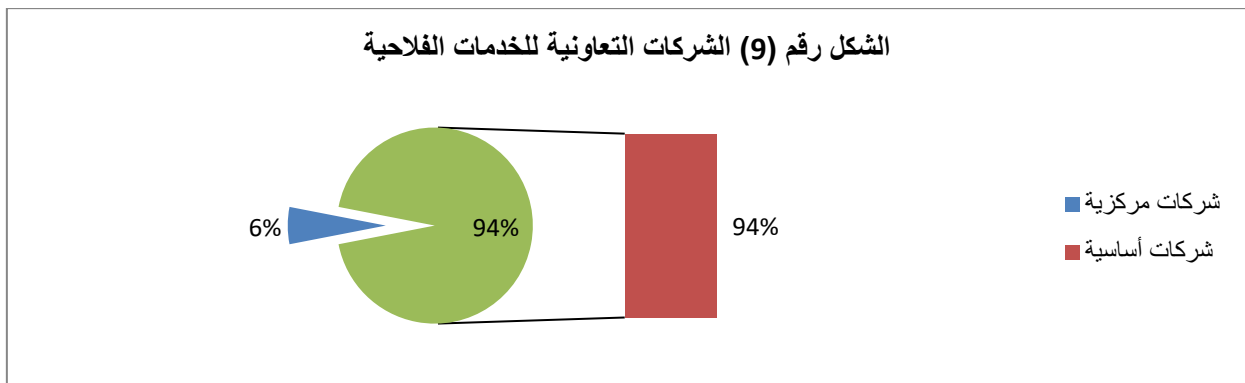
*- يتميز القطاع الفلاحي بتجزئة كبيرة للأرض حيث أن قرابة 90% من المزارع لا تتجاوز مساحتها 20 هكتار في حين أن المزارع التي تغطي مساحتها 100 هكتار فأكثر لا تتجاوز نسبتها 1% من جملة المزارع، ولا يقع استعمال سوى 10% من الجرارات بصفة جماعية كما أن نصف الجرارات وآلات الحصاد تجاوز عمرها 10 سنوات، زد على ذلك ضعف عنصر التآطير ومرافقة المستثمرين ومحدودية استعمال تقنيات الإنتاج الحديثة وعدم ملاءمة مسالك التوزيع وغياب تامين المنتجات الفلاحية والتدخل المباشر لسلط الإشراف وانخراط التصرف المالي وعدم احترام الإجراءات الترتيبية ومحدودية الحوافز والتعقيدات الإدارية عند الانتصاب وتشلت الفلاحين وضعف إمكاناتهم وهو ما فتح الباب أمام الاحتكار والمضاربات. الاطلاع على لطفي بن عيسى: المرجع السابق

²⁶ - الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، المجلد الأول: المحتوى الجملي، ص 30-31



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

تجدّد مجلس إدارتها و84% من الفلاحين لا يتجاوز مستواهم التعليمي المدرسة الابتدائية²⁷، ويندرج نشاط الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية في إطار تزويد الفلاحين بالمستلزمات الفلاحية وتوفير الإحاطة الفنية وإنتاج وتحويل وترويج المنتجات الفلاحية وجمع بعض المواد الفلاحية والإحاطة البيطرية، في ما يمثّل إجمالي قيمة التداول لهذه الشركات معدّل 5.5% من مجموع قيمة التداول في القطاع الفلاحي،²⁸ ويوجد نوعان من الشركات التعاونية، شركات مركزية وأخرى أساسية، وفيما يلي جدول يبين في الشكل رقم (9) عدد كلّ نوع منها.



تصنّف الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية إلى نوعان وهما كالتالي:

أ- شركات مركزية: عددها 13 ويشمل نشاطها أساسا خدمة واحدة تمتد على كامل التراب التونسي، ويتم تكليفها بإنجاز خدمة تكتسي صبغة المصلحة العامة، وتضم منخرطين مستغلاتهم موزعة على أكثر من ولاية، وشمل نشاطها كامل التراب الوطني، وتتكون من شركات تعاونية أساسية، تخضع لإشراف وزارتي الفلاحة والمالية

ب- شركات أساسية: عددها 200 ويشمل نشاطها خدمة واحدة أو أكثر لا تتعدى حدود ولاية واحدة، تضم منخرطين تكون مستغلاتهم داخل حدود ولاية واحدة، وقد تجاوزت مستغلات المنخرطين حدود ولاية

²⁷ - المرجع السابق.

²⁸ - الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، المرجع السابق، ص30-31



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

واحدة دون أن يمتد نشاطها على كامل التراب الوطني، ويشترط أن تكون الولايات المعنية، تخضع لإشراف الوالي المختص ترابيا.

والملاحظ أن هذه الشركات لا تخضع لسلطة إشراف موحدة، فبينما يشرف السيّد الوالي المختص ترابيا على الشركات الأساسية تخضع الشركات المركزية للإشراف المزدوج بين وزارتي الفلاحة والمالية، وهذا الأمر يسهم بصفة مباشرة في تبعثر الإحصائيات والمعطيات الكفيلة بتقدير مساهمة هذه الوحدات في الدورة الاقتصادية.

5- مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري:

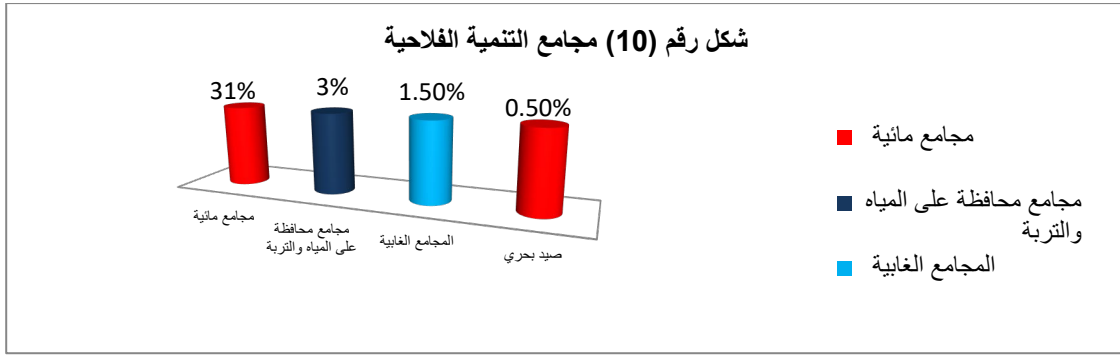
فُدرّ عددها حسب الإحصائيات الخاصة بمصالح وزارة الفلاحة قرابة 2840 مجمعا سنة 2015، ووحدة تشغل 3880 أجير ليس لها نشاط ربحي بمقتضى القانون²⁹، ومن ناحية أخرى يقدر عدد مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري 90% منها في شكل مجامع مائية ويتم تنظيمها طبقا لقانون سنة 1999 الذي حدّد مهام مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري في تأمين حاجيات منخرطها من المالكين والمستغلين الفلاحيين والصيادين، في مراحل الإنتاج والإتجار وإرشادهم إلى أنجع السبل لتثمين جهودهم في مجالات حماية الموارد الطبيعية والأشغال الفلاحية والتجهيز وتطوير الإنتاجية، ونظم الرعي وأساليب تربية الماشية وتأطير منخرطها، وقد تم في سنة 2004 تنقيح قانون سنة 1999 الذي أصبح بمقتضاه تُصنّف إلى مجامع مائية ذات مصلحة مشتركة ومجامع مالكي الزياتين، ومجامع غابية ذات مصلحة مشتركة، ومجامع المحافظة على المياه والتربة،³⁰ والشكل رقم (10) يبيّن لنا ذلك:

²⁹ - المرجع السابق.

³⁰ - الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، المرجع السابق، ص 30-31



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-



هذا الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من الإتحاد العام التونسي للشغل، المرجع السابق.

أصناف مجامع التنمية الفلاحية وخصائصها	
<p>لقد حدد قانون 1987 المنقح لبعض فصول مجلة المياه الصادرة بمقتضى قانون سنة 1975، مهمتها التصرف في المنشآت المائية المتعلقة بالريّ والماء الصالح للشرب في المناطق الريفية، مشاركة الفلاحين في إدارة الموارد المائية، وذلك بالاضطلاع بمهمة استغلال وصيانة الأنظمة المائية، والمساهمة في تحمل تكاليف التصرف والتعهد لتجهيزات.</p>	<p>المجامع المائية ذات المصلحة المشتركة</p>
<p>يبلغ عددها حوالي 52 مجمعا ينشط قرابة نصفها في ظروف عادية، تتركز بولايات الساحل (من أكبر مناطق إنتاج الزيتون)، تعمل هذه المؤسسات حسب النصوص القانونية لسنة 1971، وتقتصر الأنشطة لمجامع مالكي الزيتون على حراسة ضيعات الزيتون ضد الرعي كامل السنة.</p>	<p>مجامع مالكي الزيتون</p>
<p>تعمل هذه المؤسسات في إطار مجلة الغابات الصادر بمقتضى قانون 1966 والأمر الخاص بكيفية إحداثها وتنظيمها وطرق سيرها</p>	<p>المجامع الغابية ذات المصلحة المشتركة</p>



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

<p>وضبط منح رخص ممارسة حق الانتفاع بالغابات الدولية، هدفها تحقيق التنمية المستدامة تفي بالحاجيات الاقتصادية والاجتماعية لسكان الغابات، وتضمن الاستغلال المحكم للموارد الطبيعية من خلال مشاركة فعّالة للمواطنين في أشغال تنمية الثروات الغابية والرعية والمحافظة عليها.</p>	
<p>تعمل هذه المؤسسات حسب النصوص القانونية لسنة 1995 المتعلقة بالمحافظة على المياه والتربية، واقتضى قانون المحافظة على المياه والتربية الاعتماد على التشريك الفعلي للمستغلين الفلاحين، وبعث هذه المجمع للمحافظة على المياه والتربية في مناطق التدخل.</p>	<p>مجمع المحافظة على المياه والتربية</p>
<p>اعتمدت على مبادرات جمعيّة أخرى غير مقنّنة إلى حد صدور قانون سنة 1999 المنظّم لها، وتم تركيزها بدافع من بعض المشاريع التنموية في إطار اعتماد للمقاربة التشاركية التي تركز على تشريك المواطنين المستهدفين في جميع مراحل مخططات التنمية المحلية، وقانونا 1999 و2004 الخاصين بمجمع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري يمثلان اندماج مختلف الأنشطة التي يحتاجها المنتفعون والمستغلون لضمان أحسن الظروف لتنمية الروح التعاونية.</p>	<p>لجان التنمية</p>
<p>تم الاتفاق على عدم إدراجها ضمن مكونات الإقتصاد الاجتماعي والتضامني لعدم توفّر شرط أساسي يميّز وحدات هذا القطاع، تسيير أعمال الوحدة بطريقة ديمقراطية قائمة على</p>	<p>المجمع المهنية المشتركة</p>



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

التشاور بين جميع المنخرطين.	
الملاحظة نفسها الواردة بخصوص المجامع المهنية المشتركة.	المراكز الفنية
وقع تعداد مؤسستين تضامنيتين (02) من طرف هيكل وزارة التشغيل، ولم تباشر إلى حد الآن في ممارسة النشاط، و في انتظار استكمال بعض الإجراءات المرتبطة بالتمويل.	المؤسسات التضامنية

هذا الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من الإتحاد العام التونسي للشغل، المرجع السابق.

5-الجمعيات: تتعدّد الهياكل والجمعيات في المجتمع التونسي؛ إذ يرجع تاريخ عمل الجمعيات إلى عهد

البايات وخاصة نظام الأوقاف والأحباس، وتُشير الدّراسات أنّ القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959، والمتعلّق بالجمعيات هو القانون الرئيسي والشامل، إلّا أنّه لا بد من التأكيد على وجود تشريعات سابقة ولاحقة تتعلّق بالجمعيات والعمل التعاوني والمشارك، نذكر منها الأمر المؤرخ في 9 محرم 1306 هـ الموافق 15 ديسمبر 1888، والأمر المؤرخ في 18 جمادى الأولى الموافق 6 أوت 1936 والقانون عدد 25-92 لسنة 1992 ومرسوم سبتمبر 2011، ولقد عرف القانون عدد 154 لسنة 1959 الذي نَقّح بالقانون الأساسي عدد 90 لسنة 1988 وبالقانون الأساسي عدد 25 لسنة 1992³¹.

وتنشط الجمعيات التنموية طبقاً للمرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والذي يعرف الجمعية على أنّها "اتفاقية بين شخصين أو أكثر يعملون بمقتضاها وبصفة دائمة على تحقيق أهداف باستثناء تحقيق أرباح"³²، ويتضمّن دليل الجمعيات الاجتماعية الذي أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية المتضمّن جمعيات رعاية المسنين، وجمعيات رعاية المعوقين، والجمعيات التي تعنى بالأسرة، وجمعيات الطفولة، والجمعيات التنموية، وجمعيات الصحة والوقاية؛ أما المرسوم الجديد حول الجمعيات المؤرخ في سبتمبر 2011

³¹- المرجع السابق.

³²- المرجع السابق.



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

والذي جاء في إطار تأثيرات ثورة 14 جانفي فمن أبرز مضامينه سهولة وبساطة عملية بعث الجمعيات؛ إذ أصبح بإمكان كلّ الراغبين في بعث جمعية التقدّم إلى الكاتب العام للحكومة بملف بسيط في تركيبة، وبمجرد الإعلام مباشر الجمعية عملها³³.

كما يعتبر النسيج الجمعياتي الذي انفجرَ بعد 14 جانفي 2011 وما يزيد عن 18413 جمعية في سنة 2015 مقابل 9561 في سنة 2010 نسجل ضمنه بضع مئات من الجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية التنموية، والتي توسع نطاق نشاطها على عنصر التأمين شرط أن يكون الحد الأدنى من رأس المال 200 ألف دينار لكلّ جمعية تنموية لتمكينها من مواصلة أنشطتها، الأمر الذي يعرّض وجود هذه الجمعيات للخطر ويمثل تهديدا حقيقيا على العاملين فيها والبالغ عددهم 1200³⁴، ويتمحور نشاط الجمعيات حول ميادين الثقافة والعلوم والرياضة والبيئة والتربية المختصة، إلى جانب التوعية والتوجيه والإرشاد الاجتماعي وإسناد القروض، وتشغيل العاطلين عن العمل أو المتطوعين، ومن بين هذه الجمعيات حوالي 827 منها 288 جمعية تنموية مسندة للقروض الصغرى،³⁵ أما فيما يخص مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فلقد قدر بنسبة 0.1 على امتداد الخماسية 2009-2013 (حسب تقديرات للحسابات القومية).

³³- الجمهورية التونسية، الميزان الاقتصادي لسنة 2013، المرجع السابق.

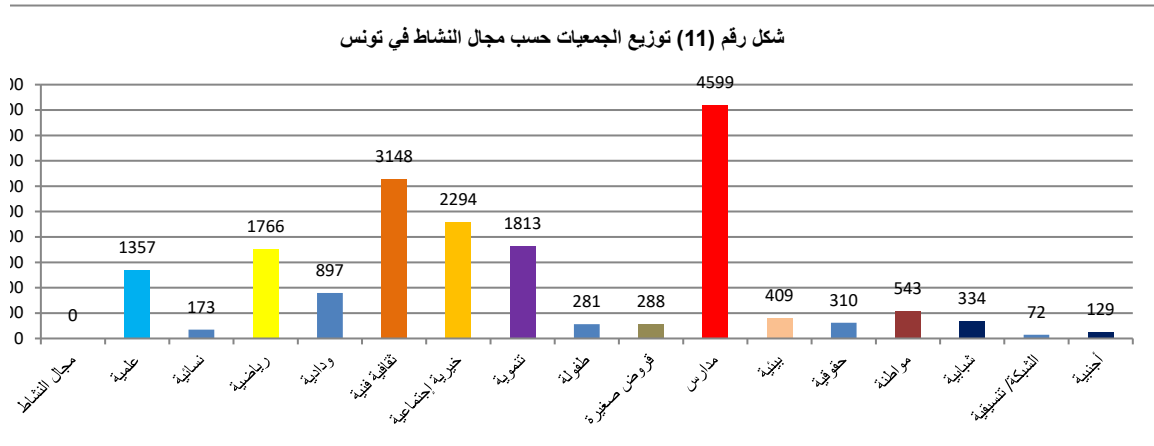
³⁴-الإتحاد العام التونسي للشغل، وثيقة توجيهية حول مراحل إنجاز مشروع قانون أساسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتأسيس كيان وطني جامع لسائر مكوناته، المرجع السابق، ص 6.

³⁵- الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016- 2020، المرجع السابق، ص 7



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

والجدول والشكل رقم (11) يوضح ذلك:



والجدير بالذكر أنّ المعطيات المفصّلة حول النشاط الجمعياتي لا تتواجد بالكم المطلوب باستثناء بعض الإحصائيات المتوفرة بخصوص عدد من الجمعيات التي تدلي بتصريحاتها لدى المصالح المختصة لوزارة المالية، فإنّ العديد منها لا يمكن معرفة حجم أنشطتها الفعلية، وفي هذا المستوى لا يمكن القيام بتقييم دقيق لمستوى القيمة المضافة للقطاع الجمعياتي أمام قلة الإحصائيات المتعلقة بحجم الأجور الممنوحة من قبل الجمعيات وقيمة استهلاك رأس المال الثابت.³⁶

6- التعاونيات: تشير بعض التقارير إلى وجود تعاونيات خلال فترة الاستعمار، مثل تعاونية "الوكالة القومية للتبغ" سنة 1904، وتعاونية "التضامن" للأيتام أعوان التعليم، وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاع التعاونيات ينشط في إطار قانوني يعود إلى سنة 1954، ومن أهم التشريعات نذكر الأمر المؤرخ في 18 فيفري 1954 والقرار المشترك لكتابات الدولة للتخطيط والمالية والصحة العمومية والشؤون الاجتماعية المؤرخ في 26 ماي 1961 والمنقح بقرار وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية المؤرخ في 17 سبتمبر 1984.

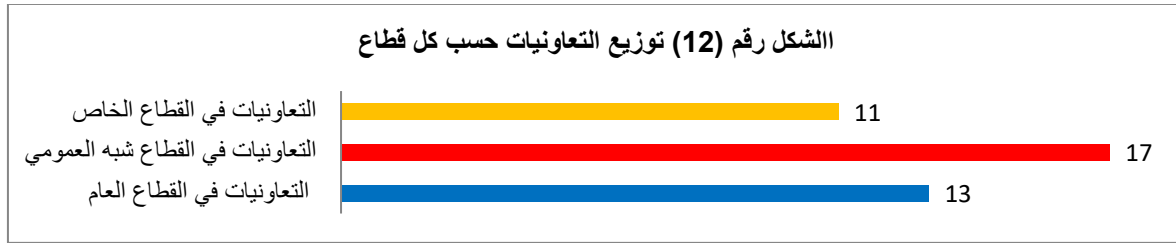
ويعرّف الفصل الأول من الأمر عدد 18 فيفري 1954 التعاونية "كونها مجامع تقوم بواسطة اشتراكات المنخرطين بأعمال لفائدة هؤلاء أو لفائدة عائلاتهم في مجال التضامن والإغاثة بهدف تأمينهم ضد الأخطار المرتبطة

³⁶- الإتحاد العام التونسي للشغل، المعطيات الأولية المتوفرة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس، تونس، 2015.



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

بحياة الإنسان: المرض، الأمومة، الشيخوخة، الحوادث، العجز، الوفاة³⁷، وتعتبر التعاونيات من المكونات الأساسية في الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وعددها 43 تعاونية 13 منها في القطاع العام تابعة لبعض الوزارات كالتعليم، الثقافة، النقل، الصحة، الفلاحة، وإلى جانبها يوجد 18 تعاونية في القطاع شبه العمومي المتمثل في المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وغير الإدارية و12 تعاونية في القطاع الخاص، والتي تتكوّن من المتقاعدين والصحفيين والبنوك وغيرها، وتتمثل منافع هذه التعاونيات أساسًا في توفير تغطية تكميلية للتأمين على المرض وأيضًا بعض المنافع الاجتماعية كمنح الزفاف والولادة والشيخوخة والوفاة، فضلًا عن الترفيه والقروض الصغيرة³⁸.



ويتمثل نشاطها أساسًا في توفير تغطية تكميلية للتأمين على المرض وإسداء منافع اجتماعية وقروض صغرى، فضلًا عن تنشيط السياحة الداخلية، ويبلغ عدد المنخرطين بالتعاونيات حوالي 28 ألف منخرط فيما يقدر عدد المشتغلين بها حوالي 700 وبخصوص شركات التأمين ذات الصبغة التعاونية التي يبلغ عددها 4 تعاونيات، فإن إجمالي قيمة التداول الذي تقوم به يقدر بقرابة 18% من إجمالي التداول بقطاع التأمين، فيما تمثل جملة رؤوس الأموال في شركات التأمين ذات الصبغة التعاونية حوالي 11% من إجمالي قطاع التأمين،³⁹ ونلاحظ من خلال الجدول رقم (2) تمثيلاً للمعطيات المتوفرة من التقارير السنوية للقطاع التعاوني لسنوات 2005 و2006 و2007⁴⁰:

³⁷- الجمهورية التونسية، الميزان الاقتصادي لسنة 2013، المرجع السابق.

³⁸- الإتحاد العام التونسي للشغل، وثيقة توجيهية حول مراحل إنجاز مشروع قانون أساسي للإقتصاد الاجتماعي التضامني وتأسيس كيان وطني جامع لسائر مكوناته، المرجع السابق.

³⁹- الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، المرجع السابق، ص6

⁴⁰- الإتحاد العام التونسي للشغل، المعطيات الأولية المتوفرة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس، المرجع السابق، ص 3-5



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

الجدول (2) يوضح القائمة الاسمية للجمعيات التعاونية

الجمعيات العمومية	الجمعيات شبه العمومية	الجمعيات الخاص
تعاونية موظفي الدولة	جمعية التعاون المتبادل لموظفي وعاملي مصالح الرصد الجوي والطيران المدني	جمعية التعاون لأعوان شركة تخطيط ومروج الصناعة بالجنوب قابس
تعاونية الجيش الوطني	الجمعية التعاونية لأعوان وعملة بلدية تونس	تعاونية الشركة التونسية للنفط العصري
تعاونية موظفي الأمن الوطني والسجون والإصلاحية	تعاونية أعوان شركة فسفاط قفصة	تعاونية المتقاعدين "الإخاء"
تعاونية موظفي الحرس الوطني والحماية المدنية	تعاونية أعوان شركة النقل بتونس والشركة الوطنية للنقل بين المدن	الجمعية التعاونية لرجال البحر "الصندوق البحري" بالمهدية
تعاونية القضاة	تعاونية البريد والاتصال	تعاونية التجاري بنك
تعاونية أعوان الديوانية	تعاونية أعوان الإذاعة التونسية والتلفزة التونسية	تعاونية أعوان الإتحاد المركزي للتعاضديات الخمور (الأخوة)
تعاونية الحوادث المدرسية والجامعية	تعاونية أعوان مصنع التبغ بالقبروان	تعاونية شركة إسمنت النفيضة



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

تعاونية أعوان وموظفي شركة القنوات	جمعية "التعاون" لأعوان الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	تعاونية الأخذ بيد أيتام أسرة موظفي التعليم "التضامن"
تعاونية موظفي الحراسة والسلامة	تعاونية أعوان الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	التعاونية الوطنية للتعليم بتونس
صندوق التآزر بين الصحافيين التونسيين	تعاونية الشركة التونسية للملاحة	تعاونية "الأمل" للمدرسين والباحثين العاملين في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي
تعاونية شركة Gascoigne Sack Tunisia	تعاونية الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	تعاونية الصحة العمومية "التضامن"
الجمعية التعاونية لسائقي سيارات الأجرة - تاكسي	تعاونية الديووان الوطني للصناعات التقليدية	الجمعية التعاونية لأعوان وزارة الفلاحة والموارد المائية
	تعاونية الكهرباء والغاز	تعاونية الشؤون الثقافية والأخبار
	تعاونية أعوان وموظفي بنك الإسكان	



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

	تعاونية أعوان الشركة الجهوية للنقل بباجة	
	تعاونية وكالة تونس إفريقيا للأنباء	
	تعاونية أعوان ديوان الأراضي الدولية	
	تعاونية الرياضية	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من الإتحاد العام التونسي للشغل، المرجع السابق.

المحور الخامس - الإستراتيجيات والتحديات التي تواجه الإقتصاد الاجتماعي والتضامني التونسي:

نظرا لأهمية الإقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع ثالث مكمل لدور القطاع العمومي والقطاع الخاص من خلال مساهمته بشكل مباشر في النمو ودفق التشغيل وتحقيق التنمية الشاملة، ويهدف النهوض بمختلف مكوّناته تشريعيًا وهيكلية وتمويلية واستغلال التشغيل، تم التركيز على أهم الإستراتيجيات التي يقوم عليها الإقتصاد التضامني في تونس :

أولاً- الإستراتيجية التشريعية والإعلامية للإقتصاد التضامني التونسي وتتمثل في ما يلي:

1- وضع الإطار التشريعي للإقتصاد الاجتماعي والتضامني: في هذا المجال العمل على إدخال إصلاحات تشريعية عبر وضع إطار قانوني موحد وشامل للإقتصاد التضامني، متلائم مع مضمين الدستور الجديد ويكرس "المشروع المواطني التونسي" المبني على مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وحق كل الفئات الاجتماعية في التنمية المستدامة ويسمح بانفتاحه على المحيط الدولي،



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

كما سيحدّد هذا الإطار القانوني مفهوما واضحا وعمليا للاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى جانب ضبط مبادئه وأدوات تدخله والوسائل اللازمة لتطوير هياكله⁴¹.

2- تنمية الكفاءات والمهارات الموجهة للقطاع: سيتمّ في هذا الإطار العمل على وضع برنامج وطني لإرساء

ودفع المبادرة التضامنية عبر إعداد الموارد البشرية يشمل:

إعداد برامج خاصة لتحسيس وتوعية الشباب بأهمية الاقتصاد التضامني، والعمل على إدراج برامج خاصة

على مستوى التكوين المهني والجامعي في جميع مراحل التكوين لغرس ثقافة الاقتصاد التضامني، وتشجيع الشباب

على الانخراط في هذا المجال، إلى جانب ضبط خارطة الجامعات ومراكز التكوين المهني وإعادة تأهيلها لتستجيب

لحاجيات الراغبين في الانخراط في الاقتصاد التضامني، ووضع برنامج وطني لتنمية قدرات العاملين في هذا القطاع

في إطار التكوين المستمر، ودفع المنظمات المجتمعية المدني إلى المساهمة في تنمية قدرات الموارد البشرية خاصة، فيما

يتعلق بإرساء ثقافة المبادرة والتشجيع على إحداث مؤسسات في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومراقبة

وتأطير ومساندة المؤسسات العاملة في هذا القطاع، وتشجيع البحث العلمي، ووضع حوافز لإعداد الدراسات

والبحوث في ميدان الاقتصاد التضامني، إلى جانب إحداث خلايا ومخابر والقيام بدراسات وبحوث⁴².

ثانيا- إستراتيجية الإعلام والتحسيس: السعي إلى وضع إستراتيجية وطنية تونسية للإعلام والاتصال حول

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للتعريف بمضمونه ومبادئه وخصائصه، عبر إعداد برامج تحسيس بأهمية قطاع

الاقتصاد التضامني، إلى جانب تنظيم ندوات وطنية وجهوية ومحلية ووضع برنامج للتعريف بالتجارب الناجحة

وطنيا ودوليا، والعمل على نشر ثقافة الاقتصاد التضامني. ونظرا لمقتضيات هذه الفترة، واعتمادا على الإصلاحات

التي سيتم إنجازها لتوفير أرضية سانحة لدفع المبادرات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ستكثف

⁴¹ - الإتحاد العام التونسي للشغل، وثيقة توجيهية حول مراحل إنجاز مشروع قانون أساسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتأسيس كيان وطني جامع لساكنة مكوناته،

تونس، 2015، ص4

⁴² - المرجع السابق

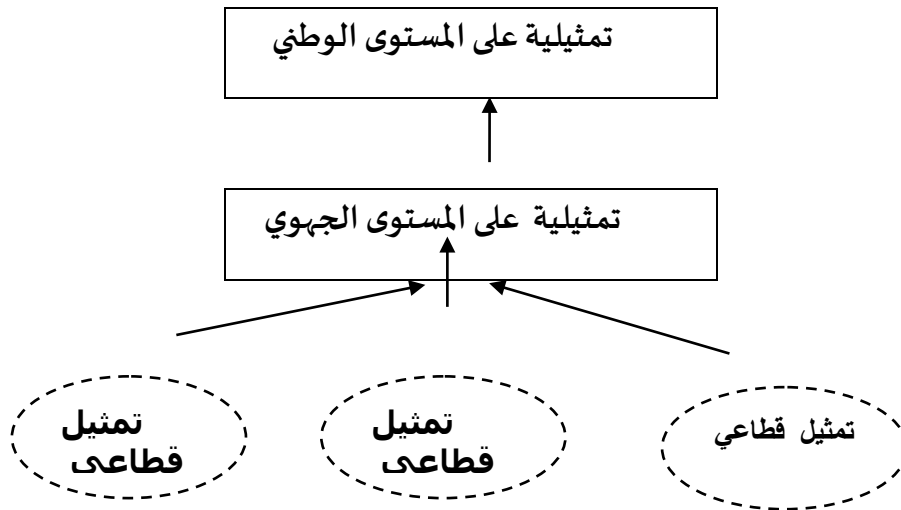
-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

الجهود من أجل الارتقاء بنسبة العاملين في هذا المجال إلى حدود 1.5% من السكان المشتغلين في أفق سنة 2020 مقابل قرابة 0.5% حالياً⁴³.

ثالثا- الإستراتيجية التنظيمية والهيكلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس

هيكلية الاقتصاد التضامني لغاية وضع حدّ لتشتت القطاع، وينصّ مشروع القانون على تشبيك كل مكوناته ضمن هيئة مركزية وهيئات جهوية منتخبة، لها صفة الممثل الشرعي والمخاطب الكفاء لدى السلطات العمومية والأطراف الاجتماعية⁴⁴ والمنظمات الدولية، كما يحدث إطاراً تشاورياً حول السياسات العمومية المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بخصوص مسألة التمثيل لهيكل التنظيمي الذي نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (14) التمثيل في الهيكل التنظيمي للاقتصاد التضامني



1- إرساء منظومة حوكمة وطنية وجهوية: لأهمية إرساء منظومة حوكمية للنهوض بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، العمل على إرساء آليات للحوكمة لتكرس مبادئ العمل التشاركي والمحلي وتعتمد مبادئ الحوكمة الرشيدة، وذلك عبر إحداث هيكل عمومي يُعنى بهذا الاقتصاد، تعهد له مهمة الإشراف والتنسيق بين

⁴³ - الجمهورية التونسية، لمخطط التنمية 2016-2020، المرجع السابق، ص152

⁴⁴ - نصر الدين الساسي، المرجع السابق، ص2-5

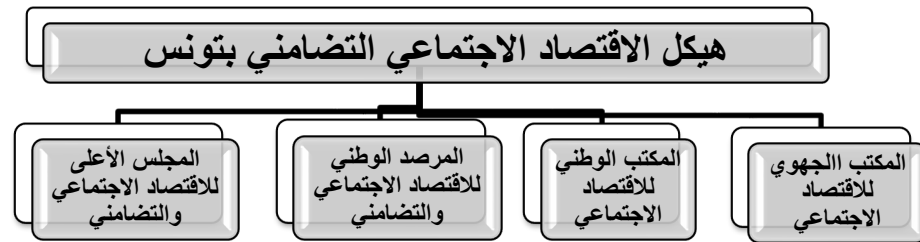
-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

الهيكل العمومية المتدخلة وهيكل المجتمع المدني، إلى جانب بلورة الرؤية الإستراتيجية والسياسات والبرامج ومتابعة تنفيذها وتقييمها⁴⁵.

2- هيكل الإقتصاد الاجتماعي التضامني التونسي: هي بمثابة جهاز يشرف على إدارة القطاع الثالث وتظهر

في الشكل رقم (15)، ويتكوّن من ثلاثة هيكل وهي كتالي:

شكل رقم(15) هيكل الإقتصاد الاجتماعي التضامني



أ- المجلس الأعلى للإقتصاد الاجتماعي والتضامني: هو إطار وطني للتشاور والحوار من أجل تطوير مؤسسات الإقتصاد التضامني، وتأهيلها يتولى المساهمة في وضع مخطط خماسي للنهوض بهذا القطاع وتحفيز انخراط الشباب فيه، ودعم مشاركة المرأة في تسيير مؤسّساته وتعزيز مقومات العمل اللائق داخلها فضلا عن التعريف به في إطار المؤسسات التعليمية العمومية⁴⁶.

ب- المكتب الوطني للإقتصاد الاجتماعي والتضامني والمكاتب الجهوية:

- يتولّى المكتب الوطني تمثيل قطاع الإقتصاد الاجتماعي والتضامني والعمل على تنميته على المستوى الوطني ويتركّب من الجلسة العامة ومجلس الإدارة والكتابة العامة .

- المهام نفسها موكولة للهيئات الجهوية على مستوى محلي.

⁴⁵- الإتحاد العام التونسي للشغل، وثيقة توجيهية حول مراحل إنجاز مشروع قانون أساسي للإقتصاد الاجتماعي التضامني وتأسيس كيان وطني جامع لسائر مكوناته،

تونس، 2015، ص4

⁴⁶- المرجع السابق، ص6



- التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات -

- تعهد له مهمة إبداء الرأي في السياسات والتوجهات العامّة للقطاع ومتابعة تنفيذها

وتقييمها، ويضمّ ممثلين من كل الأطراف المتدخّلة في هذا المجال على المستوى المركزي والجهوي⁴⁷.

ج- المرصد الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: هو منظومة إحصائية تعمل على متابعة تطوّر

قطاع الاقتصاد التضامني على المستوى الوطني، ويعدّ الدراسات عن واقعه ويساعد على أخذ القرارات

المتعلقة به، وينظّم قاعدة البيانات والمعلومات الخاصة به،⁴⁸ ولن تكتمل الهيكلة إلاّ بمبادرة الدولة ببعث

هيكل حكومي أفقي، يشمل الوزارات والمصالح المعنية بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني توكل له

مهمة وضع السياسات العمومية الخاصة بالقطاع، ومتابعتها مع الأطراف المعنية والعمل على متابعة تطور

القطاع، وتقييم مساهمته في الناتج الداخلي الخام.⁴⁹

رابعا- الإستراتيجية التمويلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس تتمثل في ما يلي:

1- وضع منظومة تمويل تستجيب لخصوصيات القطاع: بالنظر إلى ضرورة تأمين التمويل الملائم لمؤسسات

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لضمان مساهمتها في دفع التشغيل وتحقيق التنمية الشاملة، سيتم العمل على

إرساء منظومة تمويل خاصة بمؤسسات الإقتصاد التضامني، تشمل على إحداث خطوط تمويل خاصة وتبسيط

إجراءات، ورصد حوافز مالية وجبائية لدفع المبادرة في مجال الإقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلى جانب السعي إلى

الاستفادة من برامج التمويل في إطار التعاون الدولي، والعمل على تشجيع جمعيات المجتمع المدني التنموية على

دعم وتمويل مؤسسات الإقتصاد التضامني، ودفع الشراكة بين الهياكل العمومية ومكونات المجتمع المدني في

مجال التأطير والإحاطة بهذه المؤسسات⁵⁰.

⁴⁷ - الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، المرجع السابق، ص144

⁴⁸ - بن عيسى لطفي: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنوال التنمية البديل الاعتراف والتأسيس والتموقع <http://front-populaire.org/?p=5237>

⁴⁹ - الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، المرجع السابق، ص153

⁵⁰ - الإتحاد العام التونسي للشغل، وثيقة توجيهية حول مراحل إنجاز مشروع قانون أساسي للإقتصاد الإقتصادي والتضامني وتأسيس كيان وطني جامع لسانر مكوناته، المرجع السابق.

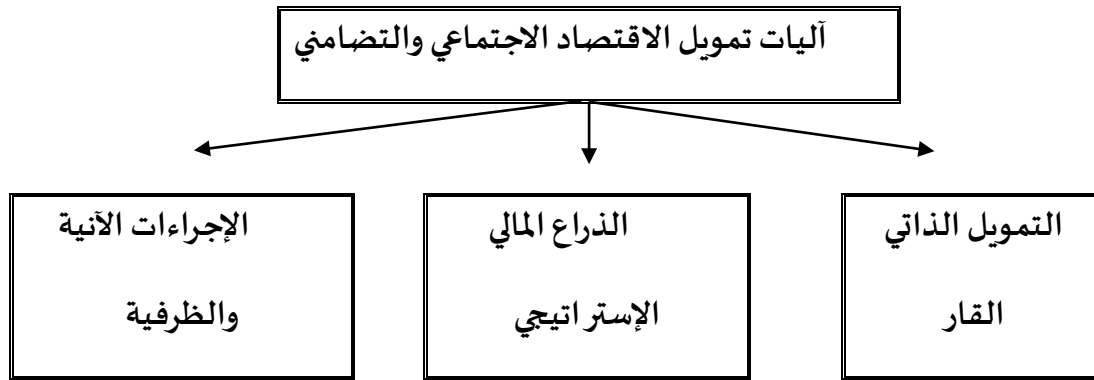


-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

2- آليات تمويل الإقتصاد التضامني التونسي: لتحقيق غاية تنفيذ سياساتها العمومية الاقتصادية

والاجتماعية تعتمد الدولة التونسية على عدد من البنوك والصناديق العمومية، كما ينتفع القطاع الخاص بخدمات ما لا يقل عن 15 بنك مقيم وغير مقيم لتمويل استثماراته، فيما تفتقد مؤسسات الإقتصاد التضامني لذراع مالي يراعي خصوصياتها ويضمن لها استقلاليتها ما ساعد على تردّي حالتها، وبناءً على ذلك ينصّ مشروع القانون الأساسي على جملة من الإجراءات الإستراتيجية والآنية، ستوفر لهذا القطاع الآليات الناجعة والأدوات الملائمة لتأسيسه والنهوض بأوضاعه، والشكل التالي يوضح لنا هذه الآلية:

الشكل رقم (16) تمويل الإقتصاد التضامني في تونس



أ- التمويل الذاتي القار: تقتطع المؤسسات نسبة 15% من أرباحها الصافية في شكل مدّخرات وجويّة إلى أن

تبلغ نسبة 50% من رأس مالها كحد أدنى يضمن ديمومتها زمن الأزمات، ولا توزع أكثر من 35% من الأرباح نفسها، ويقع إعادة استثمار الجزء المتبقي في المؤسسة للتشغيل والتوسيع وتحسين الجودة والتكوين.

ب- الذراع المالي الإستراتيجي: يحدث بنك تعاوني (في أجل 3 سنوات) تكون مؤسسات الإقتصاد الاجتماعي

والتضامني المساهم الرئيسي في رأس ماله وحليفه الأساسي لغاية توفير التمويلات الضرورية للقطاع، وبشروط ميسرة تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي للمشروع إلى جانب مردوديته.



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

ج-الإجراءات الآنية والظرافية: في الأثناء تُفتح في المؤسسات البنكية ولدى صندوق الودائع والأمانات خطوط تمويل خاصة بمؤسسات الإقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما تمنح لها امتيازات مالية وجبائية خصوصية إلى أن تحقق إقلاعها وتخصّص لها نسبة من الطلبات العموميّة.⁵¹

تحديات التي تواجه مشروع الإقتصاد الاجتماعي والتضامني التونسي:

1- ضعف الصيغة القانونية لمشروع قانون الإقتصاد الاجتماعي والتضامني التونسي: تصاعدت التلميحات بالنقائص التي تعتبر مشروع القانون المتعلق بالإقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس، وفق ما بيّنه عدد من الخبراء والمختصين في المجال القانوني⁵²، من خلال التظاهرة التي تمحورت حول موضوع «وجهات نظر حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالإقتصاد الاجتماعي والتضامني»، وفي إطار الاستشارة العمومية حول مشروع القانون، تمّ تسجيل كثيرٍ من النقائص في النسخة الحالية لمشروع القانون، مثل عدم التنصيص في مستوى الفصل الأول على القيم الأخلاقية، وكذلك كثير من التفاصيل الأخرى، منها غياب مفهوم "اللامركزية"، كما لم يشمل مشروع هذا القانون بعض الفئات المستهدفة من الإقتصاد التضامني على غرار المرأة الريفية والأشخاص حاملي الإعاقات، إضافة إلى وجود غموض على مستوى بعض الفصول الخاصة في علاقته بشرح المفاهيم الرئيسية، وكذلك صعوبة الإجراءات الإدارية المطلوبة وتعقيدها.⁵³

2- تعدّد المقاربات وصراع الأجنداث السياسية حول لاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس: وهو ما ينطبق على التباين في أجندة الفاعلين السياسيين في تونس، وأبرزهم رئاسة الحكومة، ووزارة التشغيل، ووزارة الفلاحة، وهياكل المجتمع المدني المعنية بمسألة التنمية (الجمعيات)، والاتّحاد العام التونسي للشغل، وبعض الأحزاب السياسية المؤثرة، وفي هذا السياق تتباين المقاربات إزاء مفهوم الإقتصاد الاجتماعي التضامني بين مقاربة

⁵¹- المرجع السابق.

⁵²- نقائص عديدة تشوب مشروع قانون الإقتصاد الاجتماعي والتضامني

(2018/08/11) <https://alolabor.org/?p=475>

⁵³- المرجع السابق.



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

تشغيلية، وأخرى ذات أبعاد قانونية، وثالثة سياسية، ورابعة علمية تنموية، فمقاربة التشغيل تبرز في خطاب رئاسة الحكومة التونسية، وكذلك وزارة التكوين المهني والتشغيل، وتعتبر أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وسيلة لتبلور مواطن الشغل، خاصة لأصحاب الشهادات العليا العاطلين عن العمل، وتبعاً لهذه المقاربة فإن دور الاقتصاد التضامني يُختزل في توفير مواطن الشغل دون التفكير في ديمومتها، أو مدى مساهمتها المستقبلية في الاقتصاد الوطني، وهو ما يحصر الإقتصاد الاجتماعي في خانة السياسات الاجتماعية للدولة، ويُفقد استقلاله وهويته كقطاع اقتصادي بديل، أما المقاربة القانونية فهي التي تهدف إلى طرح أو تقديم مشروع قانون أساسي يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتطبيقه، وهو ما تبنته وزارة الفلاحة، فضلاً عن الاتحاد التونسي للشغل ومنظمة العمل الدولية⁵⁴، ورغم أهمية هذه المقاربة، إلا أنها تُفقد الإقتصاد التضامني مبدأ "الإبداع الاجتماعي" الذي يسمح له بتغذية سيرورة هندسة العلاقات الاجتماعية، في حين تتبني المقاربة السياسية غالبية منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية اليسارية التي يقتصر خطابها على كون الإقتصاد الاجتماعي يهدف لمواجهة التدايعات السلبية للتوجهات الليبرالية الاقتصادية؛ حيث تندرج تلك المبادرات ضمن الحركات المناهضة للعولمة والرأسمالية الغربية. أما المقاربة العلمية التنموية فيتبناها الأكاديميون؛ إذ يعتبرون الإقتصاد التضامني آلية بديلة للتنمية⁵⁵، ولهذا نلاحظ تضارب في الآراء والاتجاهات مما ينعكس سلباً على الاقتصاد التضامني.

3- تهميش الفاعلين ذوي التجارب في الإعداد لمشروع الاقتصاد التضامني بتونس: كان يُفترض أن هذا

المشروع يدخل فيه جلّ الفاعلين، ومن أبرزهم المبادرون في ذاتهم والفئات المستهدفة من هذه المبادرات؛ إذ كثيراً ما نلاحظ تهميش تجاربهم المخصوصة ومحاولات مسبقة لقولبتها ضمن إطار سياسي أو إيديولوجي، هذا التسييس المبالغ فيه في بعض الأحيان، ولهذا يرى بعضهم أنه بهذه الطريقة يخرج المشروع عن هدفه الأساسي المتمثل في خلق ديناميكية اقتصادية بديلة تخلق الثروة من خلال إدماج الفئات المعزولة، بل جعلت منه مضمونا تواصليا

⁵⁴- المرجع السابق.

⁵⁵- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ماذا تطرح حكومتنا المغرب وتونس استراتيجية "الاقتصاد التضامني"؟، (2018/06/11) 2017

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2973>



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

يستخدمه الفاعلون السياسيون موسمياً لتحقيق أهداف أخرى موضوعة على أجندتها كأولويات، فيعيد هذا "الحوار النظري" عن هدفه المتمثل في بناء مقاربة مشتركة وشاملة، ويتحوّل إلى عامل معمّق للخلافات.⁵⁶

4- غياب منظومة تمويل خاصة بالاقتصاد الاجتماعي التضامني في تونس: وصعوبات التمويل والتصرف التي تواجهها الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية من جهة عدم التمكن من الحصول على القروض والتمويلات الضرورية، ومشكلة عدم كفاية مواردها المالية وعدم انتظامها؛ مما يقلّل مشاريعهم ويجعل من الصّعب التخطيط لأعمالهم على المدى المتوسط والطويل واستدامة هياكل.

5- ضعف مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تونس: وتبقى مساهمة هذا القطاع في التنمية والتشغيل محدودة لا تتجاوز نسبة 0.5% من مجموع المشتغلين؛ أي حوالي 16.5 ألف مشتغل، كما أنّه لا يتجاوز إسهامه في الناتج الداخلي الخام نسبة 1%، في حين نجد أسهم الاقتصاد التضامني في فرنسا تقدّر بـ10.3% من إجمالي التشغيل، وفي إسبانيا 12% من الناتج المحلي الإجمالي ويحتوي على 44500 مشروع، يعمل بها 2.2 مليون مشتغل ويؤثرون في حياة 16.5 مليون شخص.⁵⁷

النتائج:

وفي الختام لا يمكننا أن ننكر بأيّ حال من الأحوال الجهود التي قدّمها تونس للنهوض بهذا القطاع، من خلال وضع مشروع قانون للاقتصاد التضامني، وتبني الإستراتيجيات والآليات للنهوض به وعلى الرغم من كل الصعوبات والتحديات التي تواجهه إلا أنّ تونس تراهن عليه وتعدّد آمال كبيرة في حل مشكلة البطالة والفقر والتمهيش وسبباً للتنمية الفعلية، وفي حقيقة الأمر لا يسعنا في هذا المقام أن نتكهن بالمستقبل، وما يمكن أن يقدمه هذا

⁵⁶- لاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس: تعدّد المقاربات وصراع الأجنداث السياسية (2018/06/11)

<http://mqqal.com/2017/04/>

⁵⁷- المنظمة العمل العربية، البند التاسع: دور الإقتصاد الاجتماعي والتضامني- التعاونيات في زيادة فرص التشغيل، مؤتمر العمل العربي، الدورة 43، القاهرة، 10-17 أبريل، 2016، ص 17



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

القطاع لتونس؛ لأنّ بذور هذه التجربة لا يمكن أن تؤتي ثمارها في الوقت الراهن؛ بل تحتاج لمدة من الزمن، وعلى هذا تبقى الإجابة على كثير من التساؤلات رهينة التجربة والزمن، ومن بين هذه الأسئلة:

إلى أيّ حد يمكن أن يُسهم الإقتصاد الاجتماعي والتضامني في فتح آفاق جديدة للاقتصاد التونسي ويحدّ من

معضلة البطالة؟

وهل القطاع الثالث في تونس ما هو إلا قطاع إصلاحية وترميمية يشكل متنفساً للنظام الرأسمالي التابع خاصة

في زمن الأزمات الحادّة، كما يسعى بعضهم إلى حصره فيه، أم هو مرشح لأن يكون جزءاً فاعلاً ضمن منوال التنمية

البديل وقاعدة ارتكاز للدولة الديمقراطية التونسية المنشودة؟



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

قائمة المراجع:

▪ الإتحاد العام التونسي للشغل، المعطيات الأولية المتوفرة حول الإقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس، تونس، 2015.

▪ الإتحاد العام التونسي للشغل، وثيقة توجيهية حول مراحل إنجاز مشروع قانون أساسي للاقتصاد الاجتماعي التضامني وتأسيس كيان وطني جامع لسائر مكوناته، تونس، 2015.

▪ الإقتصاد الاجتماعي

والتضامن <http://tunisianow.net.tn/ar/news/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%D8>

▪ الأمم المتحدة، الإقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، سلسلة السياسات العامة، أوراق موجزة، العدد 4 .

▪ بن عيسى لطفي: الإقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنوال التنمية البديل الاعتراف والتأسيس

والموقع <http://front-populaire.org/?p=5237>

▪ الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016- 2020 ، المجلد الأول :المحتوى الجملي.

▪ الجمهورية التونسية، الميزان الاقتصادي لسنة 2013، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، ،

ديسمبر 2012

▪ السامي نصر الدين، المبادرة الوطنية من أجل قانون أساسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

اللقاء الثاني 17 ديسمبر 2015، الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس 2015.

▪ المنظمة العمل العربية، البند التاسع: دور الإقتصاد الاجتماعي والتضامني- التعاونيات في زيادة

فرص التشغيل، مؤتمر العمل العربي، الدورة 43، القاهرة، 10-17 أبريل، 2016.



-التجربة التونسية بين التحديات والإنجازات-

- Agence Française de Développement,Région Île-de France& ARENE, **L'économie sociale et solidaire,un atout pour la coopération décentralisée ,Savoirs communs**
- **algérie, maroc, tunisie,Monographies nationales ,Rapport** pour Ipemed Novembre 2013.
- Dhekra ElHidri **L'Economie Sociale et Solidaire : Un Levier pour une Révolution Economique** perspectives on Tunisia ,C•A•P Center for Applied Policy Research No. 03-2017.
- Fathi Elachhab, **L'économie sociale et solidaire en Tunisie, un potentiel troisième secteur**, RECMA 2018/3 (N° 349).
- **L'économie sociale et solidaire pour répondre aux besoins des plus démunis** ,Atelier de réflexion Vers une nouvelle stratégie d'inclusion financière en Tunisie 16 & 17 mai 2016 ,search No. 03-2017.
- malika ahmed- zaïd, touhami abdelkha le k, zied oue lhazi coordonné par a le xisghosn, chef de proje tipemed ,**L'économie sociale et solidaire au Maghreb Quelles réalités pour quel avenir ?**
- Rodérick Egal, **L'économie sociale et solidaire (ESS) levier du développement territorial L'exemple de la Tunisie**,Séminaire régional EDILE, Tunis ,22-23 Octobre 2015.